واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية بالمملكة العربية السعودية

د. عبدالله بن أحمد الأسمري

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية العلوم الاجتماعية–جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية بالمملكة العربية السعودية

د. عبدالله بن أحمد الأسمري

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/٤/٩م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٤/٢٨م

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع سياسات الإرشاد الأسري ودرجة إسهامها في دعم منظومة الحماية الأسرية من وجهة نظر العاملين في مجال الإرشاد الأسري في القطاع غير الربحي والأهلي، معتمدة في ذلك على منهج المسح الاجتماعي. وقد بلغت عينة الدارسة (٨٠) مستشاراً ومستشارة أسرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي لسياسات الإرشاد الأسري متمثلة في كونها أطراً مؤسسية لمراكز الإرشاد الأسري، وأثر برامجها الكبير في المملكة في تنظيم خدمات الإرشاد الأسري وتقديمها بشكل فعال ومؤسسي، وإلمام المستشارين العاملين في مجال الإرشاد الأسري بتلك السياسات بدرجة مرتفعة. كما توصلت الدراسة إلى أن درجة إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية كانت مرتفعة، وأن أبرز هذه الإسهامات تمثّل في التطور المستمر في الأنظمة واللوائح التابعة لها، ومتابعة تطبيقها بما يتوافق مع أنظمة الدولة والاتفاقات الدولية، بالإضافة إلى إسهامها في دعم البرامج المتنوعة للحماية الأسرية التي تبنتها الوزارة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محوري الدراسة، باستثناء متغيريْ العمر والحالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: السياسات – الإرشاد الأسري – الحماية الأسرية–.

The Reality of Family Guidance Policies' Contribution in Supporting the Family Protection System in the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Abdullah Ahmed Alasmari
Department of Sociology and Social Work- College of Social Sciences
Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

This study aimed to identify the reality of family guidance policies and their contribution to supporting the family protection system from the perspective of employees in the field of family guidance under non-profit and national sectors, utilizing a social survey method. The study sample consisted of (80) male and female family advisors. The study concluded that there is a positive role regarding policies of guidance, indicating that there were institutional frames for centers of family guidance and their programs in the Kingdom of Saudi Arabia, with a great influence on effective and institutional organizing and introduction of family guidance services. Additionally, advisors in the field of family guidance have a high level of knowledge about those policies. Furthermore, the study concluded that the contribution of those policies was significant, with the most notable contributions of family guidance policies in supporting the family protection system shown through continuous development in family guidance policies, their laws and regulations, and follow-up on their implementation under local laws and international conventions. It also highlighted its role in supporting various family protection programs adopted by the ministry. The results further indicated that there were no significant statistical differences regarding the study axes except for the variables of age and marital status.

keywords: policies – family guidance – family protection.

المقدمة:

يحظى الإرشاد الأسري في الوقت الراهن باهتمام من صانعي التشريعات وسياسات الرعاية الاجتماعية في مختلف دول العالم؛ للوصول إلى مستوى عالٍ من الرفاه الاجتماعي. فنجد أن الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية يواجه سياسات تنظيمية تطويرية مستمرة، ولكن الأثر الأكبر لهذه السياسات ظهر مع بزوغ برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م التي طالت هذا المجال، مما أدى إلى انتشار الجهات المقدمة للإرشاد الأسري وزيادة أعداد العاملين فيه، وهو ما يجعل الجهات التنظيمية أمام تحديات كثيرة يدفعها للتنظيم لرفع كفاءة الإرشاد الأسري للأفراد والأسر (الروقي، ٢٠٢١). ونظراً لحيوية هذا المجال في الحفاظ على تماسك الأسرة ووحدتها بصورة تحقق الأمن الاجتماعي للأسرة، يعد توجه المملكة لدعم مجال الإرشاد الأسري -كبقية الدول- جزءاً من الإصلاحات للسياسات الاجتماعية المتبعة في هذا المجال، بهدف مواجهة التغير في البناء الاجتماعي، وتقليل الآثار الاجتماعية الناجمة عن ذلك التغير والتخفيف من حدة وطأتها، وإتاحة الفرصة للجهات المختلفة في تقديم الخدمات الإرشادية وتنظيمها (الجنابي، ٢٠٢٠). كما يزداد أثرها في توسيع قاعدة الحصانة المجتمعية للأفراد والأسر لاسيما بعد الانفتاح على الثقافات المختلفة، وتنحسر معها التحديات المتنامية التي تُعرض النسيج الاجتماعي للأسرة لعدد من التحديات وما ينتج عنها من انعكاسات سلبية تجاه المجتمع. فمع ما حظيت به الأسرة في المجتمع السعودي من سن تشريعات نتج عنها العديد من سياسات الرعاية الاجتماعية، وبشكل خاص في تطوير سياسات

الإرشاد الأسري خلال السنوات الماضية التي تظهر ما ناله الفرد والأسرة عامة من اهتمام على المستوى التشريعي من أجل تحقيق الأمان الأسري، والذي يظهر ذلك واضحاً في صور بناء منظومة من السياسات التي أولت تنمية مجال الإرشاد الأسري أهمية قصوى لكي تستوعب جميع أطياف المجتمع في بنية منظومة الحماية الأسرية. ومن هنا تبنت الدولة متمثلة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دور المشرع لمجموعة من السياسات الاجتماعية من خلال سن عددٍ من اللوائح والقواعد التنفيذية لتفعيل سياسات الرعاية الاجتماعية، والمتمثلة في سياسات الإرشاد الأسري التي تسعى من خلالها إلى تحقيق ممارسات ذات كفاءة عالية للوصول إلى أسر مستقرة ومجتمع متماسك ومزدهر. لذلك تأتي سياسات الإرشاد الأسري كحزمة من الإجراءات والتنظيمات التي وضعتها الدولة لتنظيم مجال الإرشاد الأسري للجهات ذات العلاقة، وبالتالي فهي تمكّن هذه الجهات من مزاولة الإرشاد الأسري في ضوئها، وتحدد مدى فاعليتها في مواجهة المشكلات الأسرية والاجتماعية. كما تلجأ الدولة إلى قياس تأثيرها بشكل دوري ومستمر للتعرف على مدى مناسبتها والتأكد من دورها في تحقيق الاستقرار وتعزيز سبل الحياة الاجتماعية، من أجل توفير حياة كريمة للأفراد والأسر، بالإضافة إلى الاسترشاد بها من خلال تبني قواعد عامة تنظم عمل مجال الإرشاد الأسري على النحو الذي يحقق أهداف الجهات التي تعمل في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

لقد مثلت التشريعات الاجتماعية التي تبنتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مرحلة مهمة، حيث نتجت عنها آليات كان لها دور في رسم مسار السياسات المرتبطة بالأسرة لصالح إدارة الخدمات الإرشادية وتطويرها. لذلك كان لمجال الإرشاد الأسري نصيبه من التحولات في هذه السياسات خلال العقد الماضي، فمنذ عام (١٤٣٣هـ) وحتى الآن، جاءت لتتعامل مع ما قد يواجه الأسرة من تحديات، ولتنظم الحياة الأسرية وتبنيها، مبرزةً أهم الأدوار التي تميزت به سياسة الإرشاد الأسري بعدها إحدى الممارسات والمنهجيات المتبعة للوصول إلى أسر مستقرة. وقد توجت هذه المرحلة بزيادة في أعداد مراكز الإرشاد الأسري على مستوى المملكة، وما يميز هذه الزيادة هو ما جسدته قدرتها في التعامل مع المشكلات الأسرية والحد من آثارها (القصير،٢٠٢٣). ومع ما حظي به مجال الإرشاد الأسري من حراك فقد بدء مواكباً لتلك التطورات، خصوصاً بعد صدور قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام ١٤٤٢هـ المتضمن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الموارد والتنمية الاجتماعية، واشتمل على الإدارة العامة لمراكز التوجيه والإرشاد الأسري تحت مظلة وكالة التأهيل والتوجيه الاجتماعي، وأتت استجابة للوضع الجديد لكي تُعنى برسم السياسات للأسرة في كافة جوانبها (القصير،٢٠٢٣)، وما ينبثق عنها من لوائح وقواعد تنفيذية تُعد سياسات فرعية تتبناها الجهات الحكومية (Edelman & Suchman, 1997)، بشكل يسهم في دعم الحماية الأسرية في المجتمع السعودي. هكذا تظهر أهمية الوعي بتطوير سياسات الإرشاد الأسري كركائز

أساسية لتوجيه مجال الإرشاد الأسري، بما يجسده هذا التطوير من إدراك للوضع الحالي له وما يواجه من صعوبات وتوجيهه نحو المستقبل وتوقعاته. وبعيداً عن الأطر الفلسفية والنظرية التي تُبين أهمية قيام المؤسسات بالتطوير المستمر وتعزيز أنظمتها، وبالنظر إلى التحولات التي شهدها مجال الإرشاد الأسري في المملكة، وباعتبار أن هذا المجال أصبح يتأثر بكافة التطورات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي الذي يتطلب تظافر الجهود لخلق مواءمة بينها وبين الخطط الوطنية للدولة في الشأن الأسري، من أجل تحسين البيئة التنظيمية وزيادة فاعلية أدائها، وتوفير بيئة تشريعية تضمن تعظيم مساهمتها في تحسين منظومة مجال الإرشاد الأسري والنهوض به بصورة يتحقق معها النمو المنشود والمستمر لخدمات المجال وصولاً لزيادة معدل استقرار الأسر ونموها. فمن المؤكد أن التطوير لم يعد عملية اجتهادية، بل أصبح ضرورة وفق رؤية تعكس منظومة عمل متكاملة من شأنها أن تساعد على توفير بيئة أسرية آمنة، والتي سيكون لها انعكاسات ملحوظة على جودة حياة الأسر، من خلال وضع سياسات تمكن مراكز الإرشاد الأسري من التعامل على العديد من القضايا والمشكلات الأسرية التي تواجهها. فعملية استحداث سياسات الإرشاد الأسري وتطوير القائم منها يعد مؤشراً يدل على النضج المؤسسي لمنظومة العمل لأي منظمة. ولكي ندرك مدى أهمية تطوير السياسات نجد أن مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية أكدت على أن المنظمات التي لا تعمل بشكل دوري على تطوير البيئة التنظيمية لها تعاني من تقادم في أنظمتها بشكل لا يتماشى مع طبيعة الحراك المجتمعي، مما يسبب صعوبة في تلبية احتياجات المستفيدين.

ويمكن أن نشير هنا إلى دراسة Surbudin et al (٢٠١٩) التي توصلت إلى نتائج تؤكد على ضرورة تطوير السياسات وأنظمة الإرشاد الأسري بشكل مستمر، والذي يُعد مطلباً لمواجهة الاحتياجات المختلفة للمجتمعات الإنسانية، ودراسة السند (٢٠١٨) التي أظهرت قيام المشرّع بإتاحة الفرصة للقطاع غير الربحي والقطاع الخاص لإسناد القطاع الحكومي في تقديم خدمات الإرشاد الأسري وبرامجه والتوسع فيها ورفع مستوى جودتها.

وفي ضوء المعطيات السابقة، ومع الدراسات والأبحاث العديدة التي تطرقت لمجال الإرشاد الأسري في المملكة، ومن خلال خبرة الباحث في مجال الحماية الأسرية، يلاحظ عدم تناول تلك الدراسات لدور سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية، ما يكشف عن وجود فجوة بحثية تستدعي الدراسة؛ للتعرف على الواقع الفعلي لدور سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية من وجهة نظر المرشدين الأسريين العاملين في مراكز الإرشاد الأسري في مدينة الرياض.

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ندرة الأبحاث والدراسات -بحسب علم الباحث- التي تناولت الجانب التشريعي والتنظيمي الذي يمس تطوير سياسات الإرشاد الأسري في ضوء المستجدات المعاصرة التي تتأثر وتتفاعل مع المنظومة الأسرية، ويرى الباحث أهمية إبراز واقع هذه السياسات بناءً على الدعم والأدوار التشريعية التي تبنتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتفعيل الإرشاد الأسري، كما تتضح أهمية الدراسة في محاولتها تقييم الواقع، ورصد مساهمتها

في دعم منظومة الحماية الأسرية، كما يأمل الباحث أن تسهم الدراسة الحالية في إثراء الجانب التشريعي لمجال الإرشاد الأسري، وأن تفتح طريقاً لتوجيه الباحثين للقيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات. وأخيراً ترتكز هذه الدراسة في أهميتها العملية على تزويد صانعي السياسات الاجتماعية ومتخذي القرار في الوزارة بعدد من التوصيات؛ لتطوير تلك السياسات واللوائح والقواعد التنفيذية الحالية، لضمان تحسين جودة كفاءتها لإحداث التغيير والتطوير لمجال الإرشاد الأسري في المملكة.

أهداف الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة، هدفت الدراسة للتعرف على الحيز الذي تسهم فيه سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية بالمملكة؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع سياسات الإرشاد الأسري الداعمة لمنظومة الحماية الأسرية.

٢. الكشف عن إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم الحماية الأسرية.

٣. تحديد العلاقة الإحصائية بين محاور الدراسة وخصائص عينة الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، الشكل النظامي لمركز الإرشاد الأسري، مدى معرفة المشاركين بوجود منصة استطلاع لإبداء المرئيات على السياسات واللوائح التنفيذية).

أسئلة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد سعت إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية بمراكز الإرشاد الأسري؟

٢. ما مدى إسهام مراكز الإرشاد الأسري في دعم الحماية الأسرية؟

٣. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة وخصائص عينة الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، الشكل النظامي لمركز الإرشاد الأسري، مدى معرفة المشاركين بوجود منصة استطلاع لإبداء المرئيات على السياسات واللوائح التنفيذية) ؟

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية في ضوء ما يلي:

١- الحدود الزمانية: طُبِقت الدراسة خلال الفترة الزمنية ٢٠٢٤/١٢/١٥م إلى ٢٠٢٥/٢/٢٨م.

٢- الحدود المكانية: مراكز الإرشاد الأسري بمنطقة الرياض، البالغ عددها (٣٩) مركزاً، منها (٤) مراكز غير ربحية، وعدد (٣٥) مركزاً ربحياً.

٣- الحدود البشرية: طُبِقت الدراسة على المرشدين الأسريين بمختلف الدرجات العلمية.

مفاهيم الدراسة:

سياسات الإرشاد الأسري:

ورد في اللغة "ساس الأمر ساسه بمعنى دبره وقام به" (الرازي، ١٩٩٥، ص ٣٢١). ويقصد بالسياسات اصطلاحاً: "الوسائل التي تمكن من تحقيق الأهداف الرئيسة؛ وتشمل التعليمات والقواعد والإجراءات الموضوعة، بهدف الوصول للأهداف المحددة، وهي توجه عملية اتخاذ القرارات وتناول المواقف المتكررة" (أحمد، ٢٠١٩، ص ٧). أما مفهوم السياسة من الناحية الاجتماعية فيقصد بها "خطة قائمة وواضحة تستخدمها المنظمات أو الحكومات كأساس لاتخاذ قراراتها، وهذه الخطة هي مجموعة من المبادئ والمواقف والتشريعات والتعليمات والمعايير الاجتماعية والخطوط الرئيسة التي تتصل بحياة الأفراد الذين تخدمهم الدولة أو المنظمة" (بليح، ٢٠٢٢، ص ٢٠٢). وتُعرف سياسة الإرشاد الأسري إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: الإطار العام الذي ينظم ممارسات الإرشاد الأسري في الميدان الأسري، سواء كان يتبع القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي أو القطاع الخيري، لتوجيه العملية الإرشادية في ضوء السياق الاجتماعي؛ لتحقيق استقرارٍ في الوضع الأسري بشكل ينتفع به جميع أفراد الأسرة.

الإرشاد الأسري:

جاء معناه في لسان العرب "رشد الإنسان بالفتح يرشد رشداً فهو راشد ورشيد وهو نقيض الظلال" (ابن منظور،١٩٩٣، ص ١١٥). ويشير الإرشاد الأسري اصطلاحاً إلى أنه "علاقة شخصية دينامية بين شخصين يشتركان في تحرير المشكلة ورسم الأهداف في جو يسوده التقبل والألفة والتقدير والاحترام الذي يتيح للمسترشد فرصة اتخاذ القرار المناسب لحل مشكلته" (الجنابي، ٢٠٢٠، ص ٤٣). ويقصد بالإرشاد الأسري إجرائياً في هذه الدراسة: تدخل علمي منظم وبنّاء، يقدم للأسرة ككل؛ لمساعدتها على مواجهة مشكلاتها، والتعامل معها بطريقة صحيحة؛ بهدف خفض الآثار المترتبة عنها، ومساعدتها في فهم الحياة الأسرية، والتكيّف، وتحقيق الاستقرار والأمان الأسري.

الحماية الأسرية:

تأتي الحماية في اللغة بمعنى "حمى الشيء" (ابن منظور،١٩٩٣، ص ٨٩)، وتعني اصطلاحاً لدى القرشي والفيفي "إبعاد الخطر ومنع الاعتداء" (القرشي والفيفي، ٢٠٢٤). فالحماية الأسرية تدل على "الحماية من العنف الأسري بأي شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية" (الإدارة العامة للحماية الأسرية، ٢٠٢٤). وستتبنى هذه الدراسة تعريف الإدارة العامة للحماية الأسرية تعريفاً إجرائيّاً للحماية الأسرية؛ لشموليته.

الإطار النظري للدراسة:

مجال الإرشاد الأسري:

تُعدّ العناية بالأسرة بوصفها مفهوماً ونسقاً اجتماعياً، موضعَ اهتمامٍ لدى المتخصصين بشكلٍ عام، وقد تزايدت هذه العناية فأصبحت تشمل ما يتم داخل البيئة الأسرية من ممارسات وتفاعلات مستمرة بين أفرادها وفقاً لمستويات العلاقة بينهم بشكلٍ خاص وطبيعتها، لذلك دعت الحاجة إلى وجود سياسات وأنظمة وتشريعات ونماذج وأساليب علاجية وممارسات علمية يتكامل بعضها مع بعض لضمان نجاح عملية المساعدة المهنية (Jackson, 2009)؛ إذ يمكن الاعتماد عليها والوثوق في نتائجها أثناء التدخل المهني في حال طلبت الأسرة المساعدة كالإرشاد الأسري (القرني وعوض،٢٠١٣؛ مقدادي، ٢٠١٣). لذلك نجد أن الإرشاد الأسري يركز على طرق الوقاية للأسرة لتلافي الوقوع في الخلافات والمشاكل الأسرية، وفي حال وقوعها يتبنى تدخلاً مهنياً لمعالجتها (Becvar, Becvar, & Reif, 2023). فحدوث مثل هذه الخلافات يدل على وجود خلل في الأداء الاجتماعي لأحد الأدوار داخل الأسرة، حيث تعجز الأسرة في التعامل معه بصورة قد تؤثر على استقرارها، مما يؤدي إلى تبعات سلبية تظهر على شكل انحرافات تؤثر على عضو أو أكثر أو الأسرة ككل (Sue, Sue, Neville, & Smith, 2022).

فالإرشاد الأسري يؤدي دوراً كبيراً في إعادة بلورة وظائف الأسرة مقابل أوضاع التكيف الأسري نتيجة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة، وذلك على عدة مستويات، منها: مستوى إشباع الاحتياجات، وإتاحة الفرصة للتعبير،

وزيادة الوعي، وإحداث التغيير الإيجابي (Yurnalis, 2020). لذلك تستطيع الأسرة أن تحقق لأفرادها تلك المستويات بشكل جيد من خلال الإرشاد الأسري؛ إذ يستطيع الإرشاد الأسري أن يضمن من حيث المبدأ الوصول إلى الأهداف العلاجية وتحقيقها وإعادة التوازن النفسي والاجتماعي للأسرة. فتطور المجتمعات وما نتج عنه من تعقيد في نمط الحياة الذي قد تواجهه الأسرة يستدعي الحاجة إلى وجود مراكز التوجيه والإرشاد الأسري بجانب الأسرة للتعاون معها ومساعدتها على أداء وظائفها. فهذه المراكز كما عرفتها المطلق والأمين هي "التي تقوم على التعامل المهني والعلمي مع المشكلات التي يواجهها بعض أفراد المجتمع السعودي وتقديم الإرشادات المناسبة لهم" (٢٠٢٤، ص ١٢٧). ونجد هنا أن الإرشاد الأسري من أهم الخدمات التي تقدم للأسر؛ كونها تهدف إلى التعرف على المشكلات الأسرية، ومحاولة تشخيصها وتقييم مستوى خطورتها، وتحديد مواطن القوة ونقاط الضعف لدى الأسرة؛ بغرض مساعدتها بطريقة تستحث قدرات أفرادها الكامنة لإحداث تغييرات واتخاذ قرارات سليمة تصب في مصلحة الأسرة ككل (Peter, 2021). ووفقاً لطبيعة الاحتياج لدى الأسرة وأفرادها تأتي خدمات الإرشاد الأسري وبرامجه غير مقتصرة عند حدوث الأزمات فحسب، بل لتتلاءم مع الاحتياجات اليومية والواقعية للأسرة، كما يمكن أن تختلف مدة التدخل المهني بحسب طبيعة المشكلة، ودرجة تعقيدها، وطبيعة الأساليب العلاجية المتبعة لتقديم المساعدة. وعليه تتحدد ملامح الإرشاد الأسري في سعيها لتعزيز الاستقرار الأسري المعول

عليه وقاية الأسرة من المشكلات التي تواجهها والحماية من تفكك الروابط الأسرية وضمان تماسكها (سركز، ٢٠٢٠).

المملكة العربية السعودية وتحسين سياسات الإرشاد الأسري:

تُعد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مظلة تقدم من خلالها خدمات الإرشاد الأسري وتنظمها وتشرف عليها، فالإرشاد الأسري عملية مساعدة لتقديم مجموعة من الخدمات للأفراد والأسر، متمثلة في الإرشاد والتوجيه والاستشارة والنصح لتعزيز الجانب الاجتماعي والنفسي (الروقي، ٢٠٢١). ويرى البريثن أن الإرشاد الأسري "عملية مدروسة يقدمها مرشد أسري متخصص في استخدام أسس الإرشاد وتقنياته، لمساعدة الأفراد والأسر لحل المشكلات وتحقيق الاستقرار والتوافق والتكيف الأسري" (البريثن، ٢٠١١، ص ١٧)، والتي يتم تقديمها عن طريق التكامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي. لقد حققت المملكة العربية السعودية قفزات نوعية في دعم سياسات الإرشاد الأسري، ومحاولتها تحسين البيئة التنظيمية للجهة الحاضنة للإرشاد الأسري، وكذلك تحسين العملية الإرشادية بين المرشد والمسترشد. فهذه السياسات تُضفي على الأنظمة الصادرة عن السلطات التنظيمية لمجال الإرشاد الأسري المعنى الإنساني للجهود التنفيذية للحيلولة دون حدوث أي فجوة بالمجتمع (العتيبي، ٢٠٢٢؛ علي، ٢٠١٧). لذا شهد مجال الإرشاد الأسري تطوراً تاريخياً ونوعياً في الجانب التنظيمي على مستوى اللوائح والأنظمة والإجراءات، وزيادة أعداد المؤسسات، وتبني الخدمات والبرامج والخطط المرتبطة بالأسرة في كافة جوانبها.

لم تمر على المملكة العربية السعودية تجربة فريدة تُذكر في مجال الإرشاد الأسري إلا في نهاية التسعينات من القرن الماضي وتحديداً في عام ١٩٩٦م، حيث كانت بدايتها بتأسيس المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية كنواة أساسية لهذا المجال (وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٦)، فقد كانت تُعنى بالإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية؛ إذ كانت أغلب الجمعيات الخيرية في ذلك الحين وما قبله تتبنى مفاهيم الوعظ الديني (الجخيدب، التركي، ٢٠١٤)، فيما يرتبط بالأسرة بمعزل عن النظرة الشمولية في التعامل مع الأسرة. كما أن سياسات الإرشاد الأسري في هذا الصدد كانت تنظر للأسرة على أنها وحدة اجتماعية تنموية. ومع هذا ظل الإرشاد الأسري يفتقر إلى دور أكبر للقطاع الحكومي يُعنى بالأسرة حتى افتتحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وحدة الإرشاد الاجتماعي في عام ٢٠٠٠م بهدف مواجهة المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي (الصحن، ٢٠٢٢؛ العمري، ٢٠١٦).

ونظراً للتحولات المستمرة التي طرأت على الأسرة السعودية، تأسست الإدارة العامة لمراكز التوجيه والإرشاد الأسري تحت مظلة وكالة التأهيل والتوجيه الاجتماعي بالوزارة (وزارة الموارد البشرية والتنمية لاجتماعية، ١٤٤٢)، والتي تهدف إلى دعم الجهات العاملة في مجال الإرشاد الأسري، عن طريق التوجيه والتمكين ومعالجة ما يواجه المجال من معوقات تنظيمية لممارسة الإرشاد الأسري بصورة مهنية فعّالة ومنظمة. ولقد ترتب على ذلك زيادة في أعداد مراكز الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية، حيث أوضح تقرير وزارة الموارد البشرية

والتنمية الاجتماعية عام ٢٠٢٣م، أن هذه المراكز بلغت ١١٨ مركزاً في مختلف أنحاء مناطق المملكة مصنفة ما بين مراكز غير ربحية ومراكز ربحية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٣). أما ما يخص أعداد المستفيدين من هذه المراكز فقد بلغ أكثر من (٦٢٩.٩٤٤) مسترشد ومسترشدة (الحليبي، ٢٠٢٣)، وقد دعا هذا التزايد المطّرد في أعداد المراكز والمتخصصين والمستفيدين الوزارة إلى سن سياسات اجتماعية لتطوير هذا المجال وتنظيمه، وتمكينها من الإسهام في ترسيخ مفهوم الحماية الأسرية.

أما أبرز خطوات المملكة في تحسين البيئة التنظيمية للإرشاد الأسري فقد كان من خلال ما تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٩) بتاريخ ١٤٣٣/١٢/٢٧هـ، الذي وجه بالموافقة على اللوائح التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري، وقرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (١٤٥٦٧٠) بتاريخ ١٤٤١/٩/١هـ، المتضمن الموافقة على القواعد التنفيذية لتلك اللوائح والتي من شأنها رفع جودتها وتحسينها لصالح الفرد والأسرة والمجتمع. وبما أن أبرز مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠ متمثلة في رفع جودة الحياة للأفراد، وبالأخص الأسر في المجتمع السعودي، يأتي مجال الإرشاد الأسري ليؤكد على أهمية الأسرة؛ كونها أساس بناء المجتمع، وأن تحقيق الاستقرار لها يأتي كأحد الإسهامات في رفع جودة الحياة بحلول ٢٠٣٠م، فنجد أن الدولة تهدف من خلال تلك التطورات التنظيمية وصدور العديد من السياسات الخاصة بالشأن الأسري إلى توفير بيئة محفزة لنمو مجال الإرشاد الأسري في المملكة، وما حوت تلك السياسات من لوائح تنظيمية وقواعد تنفيذية صادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية

الاجتماعية المتعلقة بمجال الإرشاد الأسري، وأثرها الإيجابي في منظومة الحماية الأسرية.

الحماية الأسرية:

تحظى الأسرة في المملكة، بوصفها مؤسسة اجتماعية، بعناية بالغة لما لها من أثر كبير في تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي، حيث تتمتع بحماية متعددة الجوانب في مختلف المجالات وعلى مستويات مختلفة تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي. فنجد على المستوى الوطني عدداً من منظمات المجتمع المدني تعمل لحماية الأسرة للحفاظ على هذا الكيان (أبو ظريس، ٢٠٢٣). ويظهر ذلك جلياً في النظام الأساسي للدولة والأنظمة والتشريعات والسياسات الاجتماعية التي تبنتها تلك المنظمات، فأصبحت تتصدر الدفاع عن الأسرة السعودية وحمايتها؛ ومنها: وحدات الحماية الأسرية التي أُنشئت بموجب القرار الملكي رقم (٤٨٥٣٩/ب) في تاريخ ١٤٢٩/١٢/٨هـ؛ إذ تركز دورها على الحماية من العنف بكافة أشكاله، وإساءة المعاملة تجاه أفراد الأسرة (الربعي، ٢٠٢١). ومن المؤسسات –أيضاً– مجلس شؤون الأسرة الذي أُنشئ بقرار من مجلس الوزراء في عام ١٤٣٧هـ، ويتركز دور المجلس في تعزيز مكانة الأسرة السعودية وحمايتها من المخاطر التي قد تتعرض لها، كذلك نظام الضمان الاجتماعي والإدارة العامة للتمكين (الصويان، العتيبي، الخميس، الناجم، أبو مهنا، ٢٠٢٣). بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمواثيق المبرمة بين المملكة والهيئات الدولية؛ كهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الفاو (SOFA, 2015)، وغيرها، التي أكدت على التزام الدولة بتقديم المساعدة للأسرة حتى تتمكن من

أداء رسالتها (البخفاوي، ٢٠١٦). لذلك تتصدر قضايا حماية الأسرة في السعودية سلم الأولويات لتتشارك فيها المنظمات والهيئات الوطنية ذات العلاقة، وتظهر كمنظومة متكاملة لرسم السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج التي تُعنى بقضايا الأسرة، وتسهم في التطور التشريعي المستمر لها.

الموجهات النظرية للدراسة:

تحرص البحوث والدراسات في العلوم الاجتماعية على احتوائها رؤية نظرية من شأنها أن تعمل على توجيه مسار البحث ونهجه وعملياته، وبالنظر لموضوع الدراسة نجد أن النظرية الوظيفية مناسبة؛ كونها من أكثر الاتجاهات النظرية انتشاراً في تناول الظواهر الاجتماعية ودراستها، والتي بدورها تسهم في توجيه الدور الوظيفي الذي تؤديه سياسات الإرشاد الأسري وتفسيره كنسق يسهم في استمرارية الأنساق الأخرى في المجتمع. لذلك تنظر النظرية الوظيفية إلى المجتمع بوصفه مجموعة من التنظيمات القائمة على التوازن، بحيث تؤدي إلى ترابط النسق بعضه مع بعض بشكل منسجم يحقق الاستقرار العام للمجتمع (العبدالله، ٢٠١٠؛ الغريب، ١٤٣٢). ولذلك يعد التكامل والاجتماعي أحد أهم محددات النظرية البنائية الوظيفية (مصطفى، ٢٠٠٨ ,.Douglas et al 1972;). ويدعم العلماء الأوائل هذه النظرية أمثال، هربرت سبنسر، وأوغست كونت، في مجال الاتجاه الوظيفي، وفكرة النسق العضوي للمجتمع، في حين نجد أن إميل دوركايم قد ركز بشكل أكبر على السبب الاجتماعي الذي يُعنى بالأبنية الاجتماعية، أما تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وغيرهما، فقد ركزوا

على الاتجاه الوظيفي للأنساق الاجتماعية (Lemert, 2013)، وما يعنينا في هذه الدراسة هو بناء السياسات والأنظمة الاجتماعية.

فالسياسة الاجتماعية من منظور هذه النظرية تؤدي عدداً من الأدوار المهمة في البناء الاجتماعي، فعند حدوث أي تغيير ما تتأثر معه بقية النظم الاجتماعية في المجتمع. إن الأدوار التي تؤديها التشريعات والنظم والسياسات الاجتماعية تحقق مبدأ التوازن داخل أي مجتمع من المجتمعات. لذلك يرى بارسونز أن النسق المجتمعي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية؛ كالنسق السياسي، والروابط المجتمعية، والتنشئة المجتمعية، لكل واحد من هذه الأنساق وظائف داخل النسق تتمثل في التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، وأخيراً تحقيق التوازن (العبدالله، ٢٠١٠؛ Douglas et al., 1972). مع هذا التصور بدأت نظرة بارسونز في التحول من التركيز على الفرد الفاعل كجزء إلى التركيز على النسق المجتمعي ككل، وذلك بما يحويه من نظم اجتماعية ووظيفية وما قد ينتج عنها، سواء أكان خللاً وظيفياً أم تحقيقاً للتوازن الاجتماعي (مصطفى، ٢٠٠٨).

وتأسيساً على ما سبق نستطيع القول: إن سياسات الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية جزء مهمّ وضروريّ في وضع التشريعات الخاصة بمراكز الإرشاد الأسري؛ من أجل النهوض بخدماتها وتحقيق الهدف المنشود منها في المجتمع، جنباً إلى جنب مع بقية سياسات الرعاية الاجتماعية الأخرى. حيث يمكن توظيف هذه النظرية في تحليل واقع تلك السياسات وتفسير دورها الإيجابي من قبل مراكز الإرشاد الأسري والعاملين فيها، وقدرة تلك السياسات وأثرها في دعم منظومة الحماية الأسرية.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تطرقت إلى الإرشاد الأسري بشكل عام، إلا أن القليل منها ركز على أثر سياسات الإرشاد الأسري موازنة بغيرها في هذا المجال، ومع هذه الندرة لمثل هذه الأبحاث فإن بعض الباحثين تمكنوا من دراسة السياسات الاجتماعية وكيفية تأثيرها في الإرشاد الأسري بصورة تنعكس بشكل إيجابي على تنمية برامج الحماية الأسرية. وقد تنوعت تلك الدراسات في تناولها لموضوع السياسات وفق مجال الباحثين. فقد وضح القيسي وآخرون (٢٠٢٣) جهود المملكة العربية السعودية للتصدي لظاهرة العنف الأسري بين الواقع والمأمول عن طريق عدد من القوانين والتشريعات والأنظمة المحلية والدولية للحد من تلك الظاهرة. بالإضافة إلى تبنّي مؤسسات الدولة عدداً من سياسات الرعاية الاجتماعية في مجال حماية الأسرة، ومنها التركيز على سياسات الإرشاد الأسري، تماشياً مع سياسة الوزارة في دعم زيادة مراكز الإرشاد الأسري وتفعيلها في مختلف مدن المملكة. وبينت كذلك إحدى الدراسات دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري من خلال دعمها لاستصدار العديد من القوانين والقرارات التي تستهدف الأسرة، والتي أعطت أولوية للعناية بقضايا الأسرة ورعايتها، وتوفير الحياة الكريمة لها، والتركيز على الأسر الضعيفة من خلال قوانين الضمان الاجتماعي ونظام صرف الإعانات والمساعدات، بالإضافة إلى وجود التشريعات والسياسات الداعمة للتماسك الأسري، معتمدة في ذلك على تقديم الخدمات الوقائية والتنموية والعلاجية عن طريق مكاتب

التوجيه الأسري، إلى جانب التعامل مع مشاكل العنف الأسري والخلافات الأسرية في مراكز الدعم الاجتماعي (همت، ٢٠٢٢).

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت سياسات الإرشاد الأسري بشكل مباشر فلم يقف الباحث –بحسب علمه– على أي دراسة في هذا الجانب، لذلك تزداد أهمية دراسة سياسات الإرشاد الأسري ودورها في دعم توجه الحماية الأسرية بالمملكة. في المقابل نجد أن هناك مجموعة من الدراسات ذات الصلة التي عُنيت بدراسة مجال الإرشاد الأسري. لقد كانت تلك الدراسات بمثابة الموجه المعرفي الذي يقوده الباحثون والمهتمون بهذا المجال، فقد تطرق القعيب (٢٠١٠) إلى قضايا محورية للرعاية الاجتماعية الأسرية بالمجتمع السعودي؛ من أجل التعرف على عوامل بناء الأسرة السعودية، مستعيناً في ذلك بالتوجيه المهني للخدمة الاجتماعية، حيث أوضح وجود أهمية لإنشاء وحدة الخدمة الاجتماعية للإرشاد الأسري والاجتماعي، بحيث تكون تابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تتولى مهام رسم السياسات الخاصة بالإرشاد الأسري، وتعمل كجهة مساندة لمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع السعودي. وهذا ما استخلصه الشلهوب (٢٠١٢) حين تطرق إلى آليات تفعيل الإرشاد الأسري في مراكز التنمية الاجتماعية في المملكة، وأن هناك حاجة إلى إنشاء لجنة للإرشاد الأسري تتبع لجان التنمية الاجتماعية. كما أوضح آل درعان (٢٠١٠) أنه مع وجود أنظمة إدارية تعمل على تنظيم العمل فيها، فإنها تفتقر إلى نظام مهني مقنن، وكذلك عدم وجود وضوح واتساق في آليات العمل بين المؤسسات ذات العلاقة. وتؤكد الروقي (٢٠٢١) على وجود عدد من المعوقات

التي تواجهها المراكز ومن ضمنها المعوقات التنظيمية والتشريعية. كما أضاف حمد (٢٠٢١) مجموعة من المعوقات المهنية، منها ما يرتبط بالإعداد المهني والعلمي للمختصين الاجتماعيين، والآخر مرتبط بالمستفيدين، وأخيراً معوقات تعود للمؤسسة الاجتماعية.

وفي السياق نفسه أكد العمري (٢٠١٠)، على افتقار تلك المراكز إلى أنظمة مهنية مقننة. في حين تطرق القشعان (٢٠١٢) إلى الإرشاد الأسري كإطار نظري وتطبيق ميداني، يستلزم التوسع فيه من خلال افتتاح مكاتب ومراكز الإرشاد الأسري وتطوير أدوارها، إلا أن قلة الأنظمة والقوانين المنظمة لمهنة الإرشاد الأسري تقف حجر عثرة في التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد الأسري. وهذا يوصلنا إلى ضرورة وجود مؤشرات تخطيطية لزيادة فاعلية تلك المراكز ككل. حيث أوضحت السند (٢٠١٥) ضرورة تطوير الجوانب التنظيمية والموارد البشرية، بالإضافة إلى تطوير البرامج والخدمات الأسرية المقدمة للأفراد والأسر في المجتمع السعودي.

وفي منحى آخر كان للأبحاث والدراسات الأجنبية دور في دراسة سياسة الإرشاد الأسري، حيث أوضح Dekatorre & Wangner (٢٠١٨)، أن للجانب الديني دوراً في رسم السياسة التي تتبعها مراكز الإرشاد الأسري في دولة البرازيل، والتي تمارسها هذه المراكز في التعامل مع المشاكل الزوجية، والذي يتم من خلال استراتيجية التسوية بين الزوجين كسياسة بناءة لحل هذه الصراعات، يليها التجنب، ومن ثم الهجوم كرد فعل للتعامل مع النزاعات الأسرية. وأكد Demirbilek (٢٠١٧) على ضرورة السياسات الاجتماعية

التي تدعم الأسرة وتعزز علاقتها وتحد من مشاكلها في المجتمعات الحديثة؛ إذ إن سياسة العمل الاجتماعي في مراكز الإرشاد الأسري تؤدي دوراً مهماً في توفير الاستشارة الأسرية السليمة من خلال التدخلات المهنية التي تعزز من الرفاهية الاجتماعية للأسرة وأفرادها. كما يضيف Demirbilek (٢٠١٨)، أن تحليل سياسات الأسرة يجب أن تتفق في سياقها مع حقوق الإنسان التي كفلتها له الدول، وأن تبذل المنظمات الرسمية جهدها في تعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الصحة النفسية وتوفير الحماية الأسرية لأفراد المجتمع. وقد بينت بعض الدراسات أن للخدمة الاجتماعية دوراً تنموياً يظهر في السياسة الاجتماعية، التي تُعد مجالاً مهنياً أساسياً في الخدمة الاجتماعية؛ إذ لا يمكن تهميش الخدمة الاجتماعية وإغفال دور المتخصصين الاجتماعيين في مختلف القطاعات ذات العلاقة بشكل عام في المشاركة في إعداد مثل هذه السياسات. في حين كشفت دراسة Pawar (٢٠١٩) عن الحاجة الماسة إلى تفعيل دور المختصين الاجتماعيين في المشاركة في رسم السياسة الاجتماعية. ويدعم ذلك ما توصل إليه Nogueira & Mioto (٢٠١٣) من أن مشاركة المختصين الاجتماعيين في إعداد السياسات الاجتماعية يضمن تعزيز الحقوق الاجتماعية للمستهدفين، ويعزز الدور التنموي للخدمة الاجتماعية في مجال السياسة الاجتماعية.

ومن خلال ما سبق، تتوافق الدراسة الحالية مع ما سبقها من دراسات في موضوع الدراسة المتمثل في سياسات الإرشاد الأسري، حيث تطرقت الدراسات أعلاه إلى عددٍ من التحديات التي تواجه أصحاب المصلحة في إدارة الإرشاد

الأسري. وتتشابه الدراسة الحالية مع غيرها في اتباعها المنهج الوصفي. وعند موازنتها بالدراسات السابقة نجد أنها الأحدث زمنياً، كما أنها تميزت باشتمالها على عدد من وجهات نظر مختلفة في مجتمع الدراسة، لتشمل مراكز الإرشاد الأسري التابعة للقطاع غير الربحي ومراكز الإرشاد الأسري الأهلية؛ من أجل تغطية جانب سياسات الإرشاد الأسري الداعمة لمنظومة الحماية الأسرية في المجتمع السعودي وبيان واقع سياسات الإرشاد الأسري لدعمها.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها:

تُعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تهدف للإجابة عن أسئلة البحث، من خلال التعرف على واقع سياسات الإرشاد الأسري وإسهاماتها في دعم الحماية الأسرية بالمملكة، وممهدةً لمزيد من الدراسات ذات عمق أكثر في المجال، وقد اعتمدت المنهجية العلمية للدراسة الحالية على المنهج الكمي، آخذة في الاعتبار طريقة المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل.

مجتمع الدراسة وعينتها:

اقتصر مجتمع الدراسة على العاملين ذكوراً وإناثاً في مجال الإرشاد الأسري في مختلف مراكز الإرشاد الأسري بمنطقة الرياض؛ إذ بلغ عدد تلك المراكز (٣٩) مركزاً، وذلك بحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، منها (٤) مراكز صُنفت تبعيتها للقطاع غير الربحي، في حين صُنف (٣٥) مركزاً تابعاً للقطاع الخاص (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٥). ونظراً لصغر مجتمع الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب

الحصر الشامل لجميع العاملين في مجال الإرشاد الأسري في تلك المراكز؛ إذ تبين أن مجتمع الدراسة لا يتجاوز (١٠٠) من المتخصصين في مجال الإرشاد الأسري خلال فترة جمع البيانات التي استمرت لما يقارب ثلاثة أشهر، حيث بدأت في تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٥م، وانتهت في تاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٨م. بعد ذلك قام الباحث بالتواصل مع تلك المراكز لإرسال رابط الاستبيان الإلكتروني حيث شاركت إدارة تلك المراكز رابط الاستبيان مع المتخصصين والمتخصصات في مجال الإرشاد الأسري فقط؛ كونهم الفئة المستهدفة فعلياً من تلك المراكز. ولتحديد العينة الفعلية للدراسة فقد اتضح أن الحجم الأدنى لعينة الدراسة التي تمثلها تمثيلاً فعلياً بلغ (٨٠) مفردة، وذلك وفقاً لأسلوب تحديد حجم العينة في البحث العلمي (Krejcie, 1970). والجدول رقم (١) يبين خصائص أفراد العينة، إذ حُدّدت ثمانية متغيرات أساسية لوصف عينة الدراسة وهي كالآتي: (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، الشكل النظامي لمركز الإرشاد الأسري، مدى معرفة المشاركين بوجود منصة استطلاع لإبداء المرئيات على السياسات واللوائح التنفيذية):

جدول (١): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخصائص الديموغرافية

الخصائص		التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	60	74.1%
	أنثى	21	25.9%
العمر	أقل من ٢٥ سنة	3	3.7%
	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	18	22.2%
	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة	23	28.4%
	من ٣٥ سنة إلى اقل من ٤٠ سنة	22	27.2%
	من ٤٠ سنة إلى اقل من ٤٥ سنة	5	6.2%
	من ٤٥ سنة إلى اقل من ٥٠ سنة	5	6.2%
	من ٥٠ سنة فأكثر	5	6.2%
الحالة الاجتماعية	أعزب/عزباء	25	30.9%
	متزوج/ة	37	45.7%
	أرمل/ة	9	11.1%
	مطلق/ة	10	12.3%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	26	32.1%
	دبلوم عال بعد البكالوريوس	6	7.4%
	ماجستير	40	49.4%
	دكتوراه	9	11.1%
التخصص	خدمة اجتماعية	44	54.3%
	علم اجتماع	17	21.0%
	علم نفس	9	11.1%
	تربية خاصة	5	6.2%
	دراسات إسلامية	3	3.7%
	دبلوم توجيه وإرشاد أسري	3	3.7%
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	27	33.3%
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	39	48.1%
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	7	8.6%
	من ١٥ سنة فأكثر	8	9.9%
الشكل النظامي لمركز الإرشاد الأسري	تابع للقطاع غير الربحي	62	76.5%
	تابع للقطاع الربحي	19	23.5%
العلم بوجود منصة استطلاع	نعم	27	33.3%
	لا	54	66.7%

أداة جمع البيانات:

اعتمدت في الدراسة على الاستبانة الإلكترونية بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات، حيث صُممت بشكل يتيح من خلالها جمع البيانات التي تحقق أهداف الدراسة. فقد اشتملت الاستبانة على الأجزاء التالية:

- الجزء الأول: البيانات الأولية، مثل: (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، الشكل النظامي لمركز الإرشاد الأسري، مدى معرفة المشاركين بوجود منصة استطلاع لإبداء المرئيات على السياسات واللوائح التنفيذية).

- الجزء الثاني: ويتكون من محورين أساسين: المحور الأول يركز على واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم الحماية الأسرية ويضم (١١) عبارة، أما المحور الثاني فيركز على إسهام تلك السياسات في دعم الحماية الأسرية ويحتوي على (١١) عبارة، بإجمالي (٢٢) عبارة، جميعها تخضع لمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، ومن أجل وصف قيم المتوسطات الحسابية، التي اعتُمد فيها المقياس الخماسي لبدائل الإجابات لكل فقرة من الفقرات، التي تقيس ثلاثة مستويات هي: منخفض، متوسط، مرتفع، وفق المقياس التَّطبيقي الآتي:

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{3}$$

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{1-5}{3} = 1.33$$

وهكذا، فإن طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢): تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	درجة الموافقة	حدود الفئة	
		من	إلى
١	منخفض	١	٢,٣٣
٢	متوسط	٢,٣٤	٣,٦٧
٣	مرتفع	٣,٦٧	٥

صدق أداة الدراسة:

الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكّمين):

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة في صورتها المبدئية، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكّمين ذوي الكفاءة العلمية من الأساتذة المتخصصين الأكاديميين في الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالجامعات السعودية، بالإضافة إلى أصحاب الخبرة من الخبراء والمستشارين والممارسين الميدانيين في مجال الإرشاد الأسري، لأخذ آرائهم حولها ومدى مناسبتها ووضوحها وتطبيقها على المبحوثين. بعد ذلك استُفيد من آراء المحكمين في إجراء التعديلات على الفقرات وحذف وإعادة صياغة بعضها وفق رأي أغلب المحكمين، وبهذا أصبحت الاستبانة جاهزة في صورتها النهائية للتطبيق على عينة الدراسة.

صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتعرف على الاتساق الداخلي لأداة الدراسة أُستُخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمحور، كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (٣). حيث تبين أن قيم معامل ارتباط فقرات محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)،

عدا العبارة رقم (١١) في المحور الأول؛ حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

جدول (٣): معاملات ارتباط بيرسون لفقرات محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

واقع سياسات الإرشاد الأسري من وجهة نظر المرشدين الأسريين		إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٨٩٠**	١	٠,٨٢٤**
٢	٠,٨٠٥**	٢	٠,٨١٣**
٣	٠,٨٥٨**	٣	٠,٨٢١**
٤	٠,٧١٣**	٤	٠,٣٣٥**
٥	٠,٧٦٧**	٥	٠,٨٢٤**
٦	٠,٤٨٧**	٦	٠,٦٤٠**
٧	٠,٨٦٨**	٧	٠,٩١٢**
٨	٠,٥٢٩**	٨	٠,٨٧٢**
٩	٠,٨٨٥**	٩	٠,٨٦٤**
١٠	٠,٨٤١**	١٠	٠,٨٢٩**
١١	٠,٢٦٨*	١١	٠,٨٤٢**

** دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

* دال عند مستوى دلالة ٠,٠٥

ثبات أداة الدراسة:

لقياس ثبات أداة الدراسة أُستُخدم معامل ألفا كرونباخ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤)، إذ تبين أن معدل الثبات العام للدراسة عال، حيث بلغ (٠.٩٥٣)، وهذا يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

جدول (٤): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	١١	٠.٩٠٥
إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	١١	٠.٩٣٤
الاستبيان ككل	٢٢	٠.٩٥٣

أما فيما يخص تحليل بقية البيانات التي تم الحصول عليها من أداة الدراسة، فقد أُستخدمت العديد من المقاييس الإحصائية المهمة، وذلك من خلال برنامج (SPSS) لمعالجتها إحصائياً مثل: حساب التكرار، والنسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار "ت"، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار شيفيه.

جدول (٥): جدول استجابات أفراد عينة الدراسة على محور واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
١	تبني تنظيم تقديم خدمات الإرشاد الأسري بالمملكة	ك	٢	٣	١٣	٢٨	٣٥	٤,١٢	٠,٩٨	٣
		%	٢,٥٪	٣,٧٪	١٦,٠٪	٣٤,٦٪	٤٣,٧٪			
٢	تتسم اللائحة التنفيذية والقواعد التنفيذية لمراكز الإرشاد الأسري بالوضوح	ك	٤	٥	١٥	٣٥	٢٢	٣,٨١	١,٠٦	٧
		%	٤,٩٪	٦,٢٪	١٨,٥٪	٤٣,٢٪	٢٧,٢٪			
٣	تتسم سياسات الإرشاد الأسري بسهولة الوصول إليها والاطلاع عليها من قبل المتخصصين عند الحاجة	ك	٤	٩	١٠	٣٣	٢٥	٣,٨١	١,١٤	٨
		%	٤,٩٪	١١,١٪	١٢,٣٪	٤٠,٧٪	٣٠,٩٪			
٤	تتسم بالفعالية وقدرتها على إدارة العملية الإرشادية	ك	٣	٤	١٨	٢٣	٣٣	٣,٩٨	١,٠٨	٦
		%	٣,٧٪	٤,٩٪	٢٢,٢٪	٢٨,٤٪	٤٠,٧٪			
٥	تعد أطراً مؤسسية لمراكز الإرشاد الأسري وبرامجها بالمملكة	ك	٠	٣	١٥	٣٢	٣١	٤,١٢	٠,٨٤	٢
		%	٠,٠٪	٣,٧٪	١٨,٥٪	٣٩,٥٪	٣٨,٣٪			
٦	تتوافق سياسات الإرشاد الأسري بالمملكة مع السياسات والمعايير الدولية للحماية الأسرية	ك	٠	٩	٤٨	١٧	٧	٣,٢٧	٠,٧٧	٩
		%	٠,٠٪	١١,١٪	٥٩,٣٪	٢١,٠٪	٨,٦٪			
٧	تسهم في ضبط عملية الرقابة الميدانية على مراكز الإرشاد الأسري	ك	٢	٢	١٨	٢٧	٣٢	٤,٠٥	٠,٩٧	٥
		%	٢,٥٪	٢,٥٪	٢٢,٢٪	٣٣,٣٪	٣٩,٥٪			
٨	تسهم في ضبط عملية الرقابة المهنية على الممارسات المهنية لممارسي الإرشاد الأسري	ك	٤	٤٩	١١	١٣	٤	٢,٥٦	٠,٩٩	١١
		%	٤,٩٪	٦٠,٥٪	١٣,٦٪	١٦,٠٪	٤,٩٪			
٩	تراعي ربط الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمستفيدين بسياسات الإرشاد الأسري	ك	٢	٥	١٢	٢٧	٣٥	٤,٠٩	١,٠٣	٤
		%	٢,٥٪	٦,٢٪	١٤,٨٪	٣٣,٣٪	٤٣,٢٪			
١٠	الرشد الأسري على إلمام تام باللوائح التنفيذية والمواد التنفيذية لسياسات الإرشاد الأسري	ك	١	٢	١٦	٢٦	٣٦	٤,١٦	٠,٩١	١
		%	١,٢٪	٢,٥٪	١٩,٨٪	٣٢,١٪	٤٤,٤٪			
١١	تأخذ في الاعتبار بآراء المتخصصين في وضع سياسات الإرشاد الأسري	ك	١٢	٣١	١١	٢٦	١	٢,٦٧	١,١٢	١٠
		%	١٤,٨٪	٣٨,٣٪	١٣,٦٪	٣٢,١٪	١,٢٪			
المتوسط العام								٣,٧	٠,٧١	

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها:

المحور الأول: واقع سياسات الإرشاد الأسري من وجهة نظر المرشدين الأسريين في دعم مجال الحماية الأسرية بمراكز الإرشاد الأسري:

يشير الجدول (٥) إلى أن النسب عالية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محور واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية بمراكز الإرشاد الأسري؛ إذ بلغ المتوسط العام لتلك الاستجابات (٣.٧٠ من ٥.٠٠)؛ ويُعزى ذلك إلى استشعارهم لدور سياسات الإرشاد الأسري التي تصدرها الجهات التشريعية لعمليات الإرشاد الأسري وحرصهم على حماية المجتمع، وإدراكاً منهم لدور الإرشاد الأسري تجاه المجتمع وتماسكه. فمن خلال النظر إلى الاستجابات في الجدول رقم (٥)، نجد أن العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة كانت على التوالي: المرشد الأسري على إلمام تام باللوائح التنظيمية والمواد التنفيذية لسياسات الإرشاد الأسري، ثم تعد أطراً مؤسسية لمراكز الإرشاد الأسري وبرامجها بالمملكة، وأن تتبنى تنظيم تقديم خدمات الإرشاد الأسري بالمملكة، تراعي ربط الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمستفيدين بسياسات الإرشاد الأسري، تسهم في ضبط عملية الرقابة الميدانية على مراكز الإرشاد الأسري. ويمكن أن تدل تلك الاستجابات على أهمية الإلمام باللوائح التنظيمية والمواد التنفيذية من وجهة نظر المرشدين الأسريين، وما ينعكس معها على تنظيم تقديم خدمات الإرشاد بشكل فعال ومؤسسي. وتدل تلك الاستجابات على مدى ارتفاع وعي المتخصصين بها، وهو ما يعكس الحس المهني لديهم في أداء المهام والأدوار بما يتفق مع ما لديهم من أنظمة

ولوائح، وقد أكد القيسي وآخرون (٢٠٢٣)، همت (٢٠٢٣) على أهمية سياسات الإرشاد الأسري ودورها في التعامل مع ما يواجه الأفراد والأسر في المجتمع وأدائهم لأدوارهم وفق ما لديهم من إجراءات حكومية.

وبالمقابل نجد أن غالبية استجابات أفراد عينة الدراسة كأقل نسبة موافقة (غير موافقين) كانت على عبارتين جاءت على التوالي: "تأخذ في الاعتبار بآراء المتخصصين في وضع سياسات الإرشاد الأسري"، و"تسهم في ضبط عملية الرقابة المهنية على الممارسات المهنية لممارسي الإرشاد الأسري". وتتفق تلك النتائج مع عدد من الدراسات كدراسة Pawar(٢٠١٩)، و Nogueira & Mioto(٢٠١٣)، والعمري (٢٠١٠)، التي أشارت إلى ضرورة إشراك المتخصصين في صنع السياسات ذات العلاقة وأخذ مرئياتهم تجاهها، وإيجاد رقابة مهنية على الأساليب المهنية المتبعة من قبل المتخصصين في التعامل المهني مع الحالات. والجدير بالذكر أن الدراسة الحالية تطرقت إلى سؤال أفراد عينة الدراسة عن إذا ما كان لديهم معرفة بمنصة لاستطلاع آراء العموم والجهات ذات العلاقة بشأن الأنظمة أو اللوائح الصادرة عن الجهات الحكومية قبل إقرارها، ومن خلال إجاباتهم على هذا السؤال اتضح أن أكثر من ٦٦٪ من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم أي معرفة عنها كونها إحدى أدوات التطوير التنظيمي للسياسات، ولهذا السبب يتبين لنا ارتفاع عدم موافقة أفراد العينة على عبارة "تأخذ في الاعتبار بآراء المتخصصين في وضع سياسات الإرشاد الأسري" في المحور أعلاه.

بشكل عام، يعكس المتوسط العام لواقع سياسات الإرشاد الأسري من وجهة نظر المرشدين الأسريين (٣,٧) دورًا إيجابيًا للسياسات التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري في منطقة الرياض، مع تباين بسيط في بعض العبارات، حيث بلغ الانحراف المعياري (٠,٧١)، ومع ذلك، يمكن ملاحظة وجود بعض الفروقات التي تشير إلى إمكانية تحسين السياسات المتعلقة بالتواؤم مع المعايير الدولية وتحقيق مزيد من الفعالية في إدارة العملية الإرشادية.

يتضح من النتائج أن هناك إدراكاً مهنياً عالياً من قبل المرشدين الأسريين لدور السياسات التنظيمية في دعم مجال الإرشاد الأسري، وهو ما يعكس اهتمام المراكز الإرشادية، سواء الحكومية أو الأهلية، بتفعيل تلك السياسات في الواقع العملي. ويؤكد الباحث أن هذا الوعي التنظيمي يُعد دلالة على نضج الممارسة المهنية داخل الميدان، خصوصا حينما ترتبط السياسات بالإجراءات التنفيذية التي تضبط وتوجه عملية الإرشاد بشكل مؤسسي؛ إلا أن الباحث يرى أيضاً أن هذه النتيجة – مع كونها إيجابية – تكشف عن فجوة ينبغي العمل على معالجتها، تتمثل في ضعف مشاركة المتخصصين في صياغة السياسات، وانخفاض المعرفة بالأدوات التنظيمية الداعمة مثل منصة "استطلاع"، ما يُظهر الحاجة الملحة إلى تفعيل قنوات المشاركة المهنية، وتعزيز الشفافية والتمكين المهني للمرشدين في مراحل صنع القرار، إضافة إلى تعزيز أدوار الرقابة المهنية لضمان جودة الأداء، وإيجاد بيئة إرشادية أكثر استجابة للمتغيرات والاحتياجات المجتمعية. ويرى الباحث أن ذلك يمثل خطوة محورية نحو تطوير سياسات أكثر شمولاً وفاعلية تعكس واقع الممارسة وتدعم استقرار الأسرة بشكل مستدام.

المحور الثاني: إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية بمراكز الإرشاد الأسري:

جدول (٦): استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية بمراكز الإرشاد الأسري

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
١	تهدف لضمان حماية الأسرة وأفرادها في المجتمع	ك	٢	٣	٢٠	٤٣	١٣	٣,٧٧	٠,٨٦	٩
		%	٢,٥٪	٣,٧٪	٢٤,٧٪	٥٣,١٪	١٦,٠٪			
٢	تدعم تنوع برامج الحماية الأسرية التي تبنتها الوزارة	ك	١	١	١٥	٤٢	٢٢	٤,٠٢	٠,٧٩	٢
		%	١,٢٪	١,٢٪	١٨,٥٪	٥١,٩٪	٢٧,٢٪			
٣	تعمل على خفض نسبة العنف والإيذاء في المجتمع السعودي	ك	٣	٣	١٨	٤١	١٦	٣,٧٩	٠,٩٣	٨
		%	٣,٧٪	٣,٧٪	٢٢,٢٪	٥٠,٦٪	١٩,٨٪			
٤	تطور الكفاءة المهنية للعاملين في مجال الإرشاد الأسري	ك	٢	٩	٣٤	٣١	٥	٣,٣٥	٠,٨٥	١١
		%	٢,٥٪	١١,١٪	٤٢,٠٪	٣٨,٣٪	٦,٢٪			
٥	تحسين فعالية نظام الحماية الأسرية وكفاءتها للاستجابة المناسبة للمخاطر	ك	٢	٣	١٥	٤٤	١٧	٣,٨٨	٠,٨٧	٦
		%	٢,٥٪	٣,٧٪	١٨,٥٪	٥٤,٣٪	٢١,٠٪			
٦	تحسين كفاءة إدارة الحالة خصوصاً لحالات العنف الأسري	ك	٣	١	٣٧	٢٦	١٤	٣,٥٨	٠,٩٢	١٠
		%	٣,٧٪	١,٢٪	٤٥,٧٪	٣٢,١٪	١٧,٣٪			
٧	الاستغلال الأمثل للجهات المعنية في مجال الحماية الأسرية والتعاون معها	ك	١	٣	٢٠	٣٦	٢١	٣,٩٠	٠,٨٧	٥
		%	١,٢٪	٣,٧٪	٢٤,٧٪	٤٤,٤٪	٢٥,٩٪			
٨	تفعيل سياسات الإرشاد الأسري المتطلبات الأسرية والمجتمعية لتطبيق الحماية الأسرية	ك	١	٣	٢٠	٣٩	١٨	٣,٨٦	٠,٨٥	٧
		%	١,٢٪	٣,٧٪	٢٤,٧٪	٤٨,١٪	٢٢,٢٪			
٩	زيادة استفادة الأفراد والأسر من البرامج والخدمات الإرشادية التي توفرها المراكز	ك	٠	٢	٢٥	٣٠	٢٤	٣,٩٤	٠,٨٤	٤
		%	٠,٠٪	٢,٥٪	٣٠,٩٪	٣٧,٠٪	٢٩,٦٪			
١٠	تطوير سياسات الإرشاد الأسري والأنظمة واللوائح التابعة لها ومتابعة تطبيقها بما يناسب أنظمة الدولة والاتفاقات الدولية	ك	٠	٠	٢١	٣٤	٢٦	٤,٠٦	٠,٧٦	١
		%	٠,٠٪	٠,٠٪	٢٥,٩٪	٤٢,٠٪	٣٢,١٪			
١١	تسهم في التناغم بين مراكز الإرشاد الأسري	ك	٠	٠	٢١	٣٩	٢١	٤,٠٠	٠,٧٢	٣
		%	٠,٠٪	٠,٠٪	٢٥,٩٪	٤٨,١٪	٢٥,٩٪			
إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية								٣,٨	٠,٦٦	

يشير الجدول رقم (٦) إلى النسب العالية لدرجة الموافقة على عبارات محور إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية؛ إذ بلغ المتوسط العام للاستجابات (٣.٨٠ من ٥.٠٠)؛ ويمكن أن تُعزى تلك النتائج إلى إدراك أفراد عينة الدراسة للدور الإيجابي لتلك السياسات الصادرة عن الجهات الحكومية كجزء أساس من أنظمة الدولة لدعم منظومة الحماية الأسرية.

وبالنظر إلى استجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول أعلاه، نجد أن العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة، كانت على التوالي: تطور سياسات الإرشاد الأسري والأنظمة واللوائح التابعة لها ومتابعة تطبيقها بما يناسب أنظمة الدولة والاتفاقات الدولية، تدعم تنوع برامج الحماية الأسرية التي تبنتها الوزارة، تُسهم في التنافس بين مراكز الإرشاد الأسري. بالمقابل نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة (غير موافقين) على عبارة: "تطور الكفاءة المهنية للعاملين في مجال الإرشاد الأسري". وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Demirbilek (٢٠١٨) التي أظهرت وجود اتساق بين سياسات الأسرة وحقوق الإنسان الدولية. وكذلك نتائج دراسة السند (٢٠١٥) التي خلصت إلى تطوير تقديم البرامج والخدمات بشكل تنافسي وفعال لتحقيق أكثر كفاءة في مجال الحماية الأسرية، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز التنافس بين مراكز الإرشاد وتحسين كفاءة إدارة الحالات.

تُظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (٦) دلالة واضحة على وعي أفراد العينة بالدور الفعّال لسياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية في المملكة، وهو ما يؤكده ارتفاع المتوسط الحسابي للاستجابات إلى (٣,٨٠ من

٥,٠٠)، ويُعبر عن تصور إيجابي تجاه تلك السياسات بوصفها أداة تنظيمية تواكب الأنظمة المحلية وتنسجم مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس الجهود المتواصلة للجهات المختصة في تطوير السياسات والأنظمة وربطها بالمستجدات الاجتماعية، بما يتيح لمراكز الإرشاد الأسري تقديم خدمات أكثر تنوعاً واستجابة لاحتياجات الأسر، ويعزز من قدرتها التنافسية، وهو ما أشار إليه أفراد العينة بوضوح.

ومع ذلك، فإن انخفاض نسبة الموافقة على عبارة "تطوير الكفاءة المهنية للعاملين في مجال الإرشاد الأسري" يسلط الضوء على فجوة لا تزال قائمة في هذا الجانب، وهي فجوة يرى الباحث أنها تتطلب اهتماماً أكبر من الجهات التنظيمية، لا سيما في جانب التدريب المستمر، وتحديث البرامج التأهيلية، وربط السياسات بمسارات التطوير المهني للعاملين في الميدان. كما يُشير الباحث إلى أن فعالية السياسات لا تكتمل دون تكاملها مع برامج تأهيلية تضمن كفاءة التطبيق، وجودة التفاعل مع المستفيدين، بما يسهم في تحقيق الأهداف النهائية لحماية الأسرة.

المحور الثالث: الفروق الإحصائية بين محاور الدراسة باختلاف خصائص عينة الدراسة:

لتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد الدراسة لمحوري الأداة، التي تُعزى لخصائص عينة الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة) استُخدام اختبار (Independent Sample t-test) مع متغير الجنس، في حين استُخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) مع بقية متغيرات الدراسة والمتمثلة في العمر، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة. وبناء على الاختبارات السابقة التي أُجريت لاختبار الفروق الإحصائية لمحوري الدراسة باختلاف خصائص عينة الدراسة، لم تتوصل الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية إلا مع متغيري العمر، والحالة الاجتماعية، وهي مفصلة على النحو التالي:

١- الفروق باختلاف متغير العمر:

لمعرفة أي دلالات إحصائية في استجابات أفراد العينة وفق متغير العمر، استُخدم "تحليل التباين الأحادي" "One Way ANOVA " كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٨): نتائج "تحليل التباين الأحادي" (ANOVA) للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير العمر

المحور	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
واقع سياسات الإرشاد الأسري من وجهة نظر المرشدين الأسريين	بين المجموعات	٩,٨٥	٦	١,٦٤	٣,٩٣	٠,٠٠	دالة
	داخل المجموعات	٣٠,٨٧	٧٤	٠,٤٢			
	المجموع	٤٠,٧٢	٨٠				
إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	بين المجموعات	٧,٢٤	٦	١,٢١	٣,٢٩	٠,٠١	دالة
	داخل المجموعات	٢٧,١٦	٧٤	٠,٣٧			
	المجموع	٣٤,٤٠	٨٠				

يتضح من خلال نتائج جدول (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) وهو أقل من (٠,٠٥)، في استجابات الأفراد نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري وفق متغير العمر، ويتضح كذلك وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى (٠,٠١) وهو أقل من (٠,٠٥)، في استجابات الأفراد نحو إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم الحماية الأسرية وفق متغير العمر، مما يشير إلى أن السياسات الخاصة بالإرشاد الأسري تختلف في إسهامها وفقًا لمتغير العمر، ما يعني أن متغير العمر قد أثر بشكل ملحوظ في تقييم

سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في مجال الحماية الأسرية؛ ويُعزى هذا الاختلاف إلى أن الفئات العمرية المختلفة قد تتفاعل مع سياسات الإرشاد الأسري بطرق مختلفة، حيث يمكن أن يكون لدى الفئات الأكبر سنًا وعي أعمق بتأثير هذه السياسات نتيجة لتجاربهم الشخصية أو المهنية، في حين قد تكون الفئات الأصغر أكثر تأثرًا بتحديات جديدة لم تغطها السياسات الحالية بشكل كافٍ، وبالتالي، فإن هذه الفروق العمرية تسلط الضوء على الحاجة إلى تطوير سياسات مرنة تلبي احتياجات جميع الفئات العمرية لضمان فاعلية أكبر في تحقيق الحماية الأسرية.

تُعد النتائج المستخلصة من جدول (٨) مؤشراً مهماً على وجود تباينات حقيقية في إدراك فعالية سياسات الإرشاد الأسري تبعاً لاختلاف الفئة العمرية، وهو ما يعكس بُعداً جديداً يتطلب الانتباه عند صياغة السياسات وتطويرها. ويرى الباحث أن هذه الفروق الإحصائية لا ينبغي النظر إليها كفروقات عابرة، بل كمؤشرات حيوية يمكن أن تُسهم في تحسين السياسات بما يتناسب مع تنوع الفئات العمرية العاملة أو المستفيدة من خدمات الإرشاد الأسري.

ويُعزز ذلك ما يُلاحظ من أن الأفراد الأكبر سناً قد يكون لديهم وعي تراكمي وتجارب مهنية طويلة تمكّنهم من تقييم السياسات من منظور أوسع وأكثر شمولاً، في حين أن الفئات الأصغر سناً، مع حداثة تجربتها، قد تمتلك رؤى جديدة وتحديات حديثة لم تُغطها بعض السياسات بالشكل الكافي. ومن هنا، يؤكد الباحث أن التنوع العمري يجب أن يُؤخذ بالاعتبار في تصميم السياسات وتحديثها، من خلال إشراك الفئات العمرية المختلفة في عمليات التقييم وصنع

القرار، لضمان اتساق تلك السياسات مع احتياجات الواقع المتغير للميدان الأسري.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات العمر استُخدم اختبار شيفيه، حيث كانت نتائجه كالتالي:

جدول (٩): نتائج اختبار "شيفيه" للتحقق من الفروق بين فئات العمر

المحور	العمر	أقل من ٢٥ سنة	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة	من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	من ٥٠ سنة فأكثر
واقع سياسات الإرشاد الأسري من وجهة نظر المرشدين الأسريين	أقل من ٢٥ سنة	—	—	—	—	—	—	—
	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٥٠ سنة فأكثر		*	*	*	*	*	—
إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	أقل من ٢٥ سنة	—	—	—	—	—	—	—
	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	—	—	—	—	—	—	—
	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	—	—	—	—	—	—	*
	من ٥٠ سنة فأكثر			*	*	*	*	—

يتضح من الجدول رقم (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين الأفراد الذين بلغت أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر موازنة بجميع الفئات الأخرى، نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري وإسهاماتها، ما يعني أن هذه الفئة العمرية الأكبر تُبدي تقييماً أكثر إيجابية لسياسات الإرشاد الأسري، وترى أن سياسات الإرشاد الأسري تسهم بشكل أكبر في دعم الحماية الأسرية؛ وقد

يعزى ذلك إلى الخبرة الميدانية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد في مجال الإرشاد الأسري، حيث أصبح الفرد ملماً بالمجال وأكثر اطلاعاً على ما يستجد في هذا المجال من تشريعات وتنظيمات، بالإضافة إلى معاصرته لفترات زمنية تتفاوت فيها تلك التشريعات، والتي مكنته من إظهار النضج لتلك السياسات وفاعليتها التي هي عليه في وقتنا الحاضر.

٢- الفروق باختلاف متغير الحالة الاجتماعية:

لمعرفة أي دلالات إحصائية في استجابات أفراد العينة وفق متغير الحالة الاجتماعية، استُخدم "تحليل التباين الأحادي" "One Way ANOVA " كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول (١٠): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المحور	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	التعليق
واقع سياسات الإرشاد الأسري من وجهة نظر المرشدين الأسريين	بين المجموعات	٤,٠٣	٣	١,٣٤	٢,٨٢	٠,٠٤	دالة
	داخل المجموعات	٣٦,٦٩	٧٧	٠,٤٨			
	المجموع	٤٠,٧٢	٨٠				
إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	بين المجموعات	٥,٠٥	٣	١,٦٨	٤,٤٢	٠,٠١	دالة
	داخل المجموعات	٢٩,٣٥	٧٧	٠,٣٨			
	المجموع	٣٤,٤٠	٨٠				

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٤) وهو أقل من (٠,٠٥)، في استجابات الأفراد نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم الحماية الاجتماعية وفق متغير الحالة الاجتماعية، كما يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) وهو أقل من (٠,٠٥)، في استجابات الأفراد نحو إسهام سياسات الإرشاد في دعم الحماية الأسرية وفق متغير الحالة الاجتماعية.

ويمكن تفسير هذه الفروق بأن الأفراد في حالات اجتماعية مختلفة لديهم احتياجات متباينة من سياسات الإرشاد الأسري، حيث قد يتوقع المتزوجون دعماً مباشراً لتحديات الحياة الزوجية، بينما قد ينظر غير المتزوجين إلى هذه السياسات من منظور عام، كما قد تعكس هذه النتائج اختلاف مدى تعرض الفئات المختلفة لبرامج الإرشاد الأسري ومدى استفادتهم الفعلية منها، بناءً على ذلك من المهم أن تراعي سياسات الإرشاد الأسري التفاوت في الاحتياجات بين الفئات المختلفة لضمان تحقيق أكبر قدر من الفعالية في دعم الحماية الأسرية.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات الحالة الاجتماعية استُخدم اختبار شيفيه، حيث كانت نتائجه كالتالي:

جدول (١١): نتائج اختبار "شيفيه" (LSD) للتحقق من الفروق بين فئات الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	أعزب/عزباء	متزوج/ة	أرمل/ة	مطلق/ة
واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	أعزب/عزباء	–	–	*	–
	متزوج/ة	–	–	–	–
	أرمل/ة	*	–	–	–
	مطلق/ة	–	–	–	–
إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية	أعزب/عزباء	–	*	*	–
	متزوج/ة	*	–	–	–
	أرمل/ة	*	–	–	
	مطلق/ة	–	–		–

يتضح من نتائج الجدول رقم (١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم الحماية الاجتماعية لصالح فئة الأرامل موازنة بفئة غير المتزوجين، مما يشير إلى أن الأرامل يُبدون تقييماً أكثر إيجابية لواقع سياسات الإرشاد الأسري موازنة بغير المتزوجين، فيما لم تظهر فروق معنوية بين المتزوجين والمطلقين موازنة بباقي الفئات، مما يعكس تقارباً في الآراء بين تلك الفئات حول سياسات الإرشاد الأسري. كذلك يوضح الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين الأفراد المتزوجين والأرامل موازنه بغير المتزوجين نحو إسهام سياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية، لصالح المتزوجين والأرامل، مما يشير إلى أن هذه الفئات ترى أن سياسات الإرشاد الأسري تسهم بشكل أكبر في دعم الحماية الأسرية. وبوجه عام تظهر النتائج أن فئتي المتزوجين والأرامل لديهم

تقييمات أكثر إيجابية لسياسات الإرشاد الأسري موازن بفئة غير المتزوجين، سواء فيما يتعلق بواقع السياسات أو إسهامها في دعم الحماية الأسرية.

ويُعزى ذلك إلى اختلاف طبيعة الاحتياجات والتجارب التي تمر بها كل فئة؛ حيث إن لدى الأرامل تجربة مباشرة مع سياسات الإرشاد الأسري بحكم فقدان الشريك، مما يجعلهن أكثر إدراكًا لدورها في دعم الحماية الاجتماعية، في حين أن غير المتزوجين قد يكون تفاعلهم مع هذه السياسات محدوداً؛ نظراً لعدم خوضهم تجارب أسرية مماثلة، كما أن المتزوجين والأرامل يواجهون تحديات أسرية تتطلب دعماً إرشادياً مستمراً، مما يفسر تقييمهم الإيجابي موازنة بغير المتزوجين، أما عدم وجود فروق معنوية بين المتزوجين والمطلقين موازنة بباقي الفئات، فيعود إلى تشابه تجربتهم مع واقع سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في دعم الحماية الاجتماعية، حيث يرون أن تلك السياسات تخدم حالة الأسر والأفراد خلال مرحلة الزواج أو بعد الطلاق، مما يؤدي إلى تقارب تقييماتهم لهذه السياسات.

ملخص لأهم نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

١- أظهرت استجابات أفراد عينة الدراسة وجود دور إيجابي لسياسات الإرشاد الأسري في دعم مجال الحماية الأسرية.

٢- أيدت استجابات أفراد العينة أن سياسات الإرشاد الأسري تُسهم بدرجة كبيرة في دعم الحماية الأسرية.

٣- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس، مما يشير إلى أن الجنس لا يعد عاملاً مؤثراً في تقييم المشاركين لواقع سياسات الإرشاد الأسري في دعم منظومة الحماية الأسرية.

٤- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر، مما يؤكد أهمية دور سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في دعم منظومة الحماية الأسرية.

٥- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، مما يؤكد أهمية دور سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في دعم منظومة الحماية الأسرية.

٦- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في دعم منظومة الحماية الأسرية.

٧- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص، نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في دعم منظومة الحماية الأسرية.

٨- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، نحو واقع سياسات الإرشاد الأسري وإسهامها في دعم منظومة الحماية الأسرية.

الخاتمة والتوصيات:

انطلقت هذه الدراسة من قناعة الباحث بضرورة تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية وممارساتها؛ كي تكون قادرة على مواكبة التغيرات المجتمعية، وتُلبي احتياجات الأفراد والأسر. ومع أن تطوير تلك السياسات بشكلٍ عام يتطلب التكامل والشمولية، فإن الدراسة الحالية ركزت على إعطاء صورة واضحة عن سياسات الإرشاد الأسري تحديداً، ففهم الوضع القائم وإدراكه ومحاولة إحداث التغيير المناسب ومن ثم التكيف معه ومن ثم قياس أثر ذلك الحراك في منظومة الحماية الأسرية ليس بالأمر السهل، ولذلك فإن الدراسة الحالية ما هي إلا استكمال لما قام به المتخصصون الاجتماعيون في هذا المجال.

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الدراسة بضرورة مراجعة سياسات الإرشاد الأسري ولوائحها وقواعدها التنفيذية بشكل دوري من قبل المتخصصين؛ لتكون عملية التطوير ثقافة مؤسسية تمارسها الجهات المعنية؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يأتي:

١- حث الجهات ذات العلاقة على إصدار نسخ وكتيبات مجمّعة للتوعية بسياسات الإرشاد الأسري موجهة للمختصين الجدد، وعدم الاكتفاء بإرسالها كتعاميم رسمية.

٢- ضرورة تبسيط اللوائح والقواعد التنظيمية لتكون أكثر وضوحاً وسهولة في الفهم والوصول، سواء للمستفيدين أو الممارسين.

٣- ضرورة الإعلان بوضوح عن أي تعديلات تطرأ على سياسات الإرشاد الأسري، ليتمكن المتخصصون من الاطلاع المستمر عليها، والتعرف على المستجدات والطرق الحديثة في هذا المجال.

٤- التوعية والتعريف بمنصة "استطلاع"؛ لتمكن المتخصصين والجهات ذات العلاقة من إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم على المشروعات ذات الصلة بالشؤون التنموية في المجال الأسري.

٥- ضرورة تبني سياسات ولوائح تنفيذية تُفعّل نظام الرقابة والتنظيم على الممارسة المهنية، بما يضمن التزام الممارسين بالمعايير المهنية المطلوبة.

٦- الاستفادة من الجامعات ومراكز البحوث الاجتماعية، والجمعيات التخصصية لمناقشة سياسات الإرشاد الأسري وإبداء الآراء والملاحظات حولها.

٧- الاهتمام بإقامة ورش العمل والندوات للمتخصصين والعاملين في مجال الإرشاد الأسري، وبحث سبل الاستفادة من سياسات الإرشاد الأسري المقدمة لمراكز الإرشاد الأسري.

٨- العمل على إشراك أصحاب المصلحة في القطاعات المختلفة من جهات ومتخصصين وممارسين في عملية تطوير السياسات، لضمان توافقها مع احتياجات المجتمع والفئات المستهدفة، ومع التطورات الحديثة في مجال الحماية الأسرية.

٩- توجيه الجهات ذات العلاقة إلى تحليل احتياجات الأسر السعودية بشكل دوري، لضمان تطوير السياسات بما يتماشى مع التغيرات الاجتماعية والأسرية.

١٠- توفير برامج تدريبية مستمرة للمستشارين الأسريين لتعزيز مهاراتهم وتحسين كفاءتهم المهنية في تقديم الاستشارات الأسرية وفق أحدث الممارسات والأساليب المهنية الحديثة.

١١- إجراء المزيد من البحوث والدراسات المنتظمة في مجال الإرشاد الأسري، نظراً للتغير المستمر في المجتمع واحتياجات الأفراد والأسر، وتغير طبيعة السياسات المطلوبة.

١٢- تعزيز التوعية بمنصة "استطلاع" المتخصصة في دعم الأنظمة واللوائح، من خلال إعداد البرامج الإعلامية الموجهة للممارسين في مجال الإرشاد الأسري، وتضمينها في البرامج التدريبية المعتمدة من الجهات المختصة، بهدف تمكينهم من المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات وتقديم المرئيات والمقترحات العملية التي تعكس احتياجات الميدان، بما يسهم في تطوير لوائح الإرشاد الأسري ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

١٣- إجراء العديد من البحوث والدراسات حول سياسات الإرشاد الأسري وسبل تطويرها للمتخصصين في مجال الإرشاد الأسري، بحيث تشمل بشكل أكبر منظومة الحماية الاجتماعية.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- ابن منظور، أبي الفضل. (١٩٩٣). لسان العرب. المجلد العاشر. بيروت.
- أبو ظريس، مرو رياض. (٢٠٢٣). مدى رضا الأطراف النزاع الأسري عن إجراءات العدالة التصالحية في إدارة حماية الأسرة والأحداث. المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد (٣٩)، العدد (١)، ص ١٨-٣٨.
- أحمد، أحمد يوسف الخضر. (٢٠١٩). دور السياسات الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة مقارنة على مشروع الجزيرة من ١٩٥٠-٢٠١٣م. رسالة دكتوراه منشورة. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا. السودان، الخرطوم.

الإدارة العامة للحماية الأسرية. (٢٠٢٤). الحماية الأسرية. الإدارة العامة للحماية الأسرية | وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية(hrsd.gov.sa) .

- البخفاوي، هشام. (٢٠١٦). الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى حماية الأسرة. مجلة قانون وأعمال، عدد خاص، ص ٢٠٠-٢٤١.
- البريثن، عبدالعزيز بن عبدالله. (٢٠١١). الإرشاد الأسري. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان: الأردن.
- الجخيدب، مساعد بن عبدالرحمن، التركي، خالد بن عبدالله. (٢٠١٤). تقويم برامج الإرشاد الأسري من وجهة نظر المعلمين: دراسة حالة على جمعية تيسير الزواج والرعاية الأسرية بمحافظة عنيزة. مجلة العلوم الإنسانية: جامعة البحرين، كلية الآداب، العدد (٢٣)، ص ٨٧-١١٧.
- الجنابي، صاحب عبد مرزوك. (٢٠٢٠). الإرشاد الأسري والزواجي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الحليبي، خالد سعود. (٢٠٢٣). الدور الذي تقوم به جمعيات التنمية الأسرية في المملكة في الإرشاد الأسري: ندوة التحديات المستقبلية التي تواجه الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. الرياض.

- الخليفي، هلال بن محمد، والحسن، محمد بن راشد. (٢٠٢٢). صياغة الأدوات والتشريعات في دولة قطر: الأصول والمبادئ والمعايير. المجلة الدولية للقانون، المجلد (١١)، العدد (٢)، ص (٢٣٨-٢٤٢)، كلية القانون. جامعة قطر.
- الدرعان، علي بن محمد. (٢٠١٠). فاعلية برنامج التأهيل الأسري بمركز مودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري. جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي.
الرازي، محمد بن أبي بكر. (١٩٩٥). مختار الصحاح. بيروت، لبنان. مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.
- الربعي، معاذ بن عبدالله. (٢٠٢١). حالات العنف بين الزوجين: صورها ومؤثراتها الثقافية والتدخل القانوني لاحتوائها: دراسة وصفية تحليلية لحالات العنف التي رصدتها وحدة الحماية في منطقة القصيم. مجلة العلوم الأسرية، المجلد (١)، العدد (١)، ص ٥٦٩-٦٠٤.
- الروقي، مها بنت عطاالله. القرشي، فتحية بنت حسين. (٢٠٢١). واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي: دراسة وصفية على عينة من ممارسي الإرشاد الأسري في مدينة جدة. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح. المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد (٤)، العدد (٣٦)، ص ١٣٤-١٦٢.
- السند، حصه بنت عبدالرحمن. (٢٠١٥). المؤشرات التخطيطية لزيادة فاعلية مراكز الإرشاد الأسري المفعلة بجميع مناطق المملكة العربية السعودية. بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد (٧)، العدد (١).
- السند، حصه بنت عبدالرحمن. (٢٠١٨). إسهامات مراكز الإرشاد الأسري في مجال الإصلاح والتمكين الأسري بالمملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد (١)، العدد (٨)، ص ١-٢٤.
- الشلهوب، هيفاء بنت عبدالرحمن. (٢٠١٢). آليات تفعيل الإرشاد الأسري في مراكز التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى شركة التنمية الإنسانية والاستشارات الأسرية.
- الصحن، بثينة بنت عمر. (٢٠٢٢). الرقابة على مراكز الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.

– الصويان، نورة بنت إبراهيم. العتيبي، سناء بنت محسن. الخميس، أسماء. الناجم، مجيدة بنت محمد. أبو مهنا، جهاد. (٢٠٢٣). منتدى منيرة بنت محمد الملحم لخدمة المجتمع في دورته الخامسة عشرة: الأسرة في ظل التحديات المعاصرة. مركز عبدالرحمن السديري الثقافي. العدد (٧٨)، ص ١٨-٢٨.

– العبدالله، مي. (٢٠١٠). نظريات الاتصال. دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

– العتيبي، رهف بنت محمد. (٢٠٢٢). دور الرعاية الاجتماعية في تدعيم الأمن الاجتماعي لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية في ضوء سياسة المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد (٦)، العدد (١٣)، ص ص (١-١٩).

– العمري، جميلة بنت محمد. (٢٠١٦). واقع الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، رسالة ماجستير من جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية. الرياض.

– العمري، جميلة بنت محمد. (٢٠١٠). المعايير المهنية لممارسة الإرشاد الأسري: دراسة مطبقة على المرشدين الأسريين في مراكز ومكاتب الإرشاد والاستشارات الأسرية بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.

– الغريب، عبدالعزيز بن علي. (١٤٣٢). نظريات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، بعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة. الرياض: دار الزهراء.

القرشي، منى بنت دهيش، و الفيفي، سارة بنت حسن. (٢٠٢٤). توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد (٣٦)، ص ١-٢٦.

– القرني، محمد مسفر، عوض، أحمد محمد. (٢٠١٣). الأساليب العلاجية في ممارسة الخدمة الاجتماعية. مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى.

– القشعان، حمود بن فهد. (٢٠١٢). الإرشاد الأسري: إطار نظري وتطبيق ميداني. ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء الثاني للمجلس الأعلى للأسرة. دولة قطر.

– القصير، محمد عبدالله. (٢٠٢٣). التوجه الاستراتيجي للإرشاد الأسري وأبرز المبادرات والمشاريع: ندوة التحديات المستقبلية التي تواجه الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. الرياض.
– القعيب، سعد بن مسفر. (٢٠١٠). قضايا محورية للرعاية الاجتماعية الأسرية بالمجتمع السعودي: التأطير العلمي لعوامل بناء الأسرة السعودية في ضوء التعاليم الدينية والتوجيه المهني للخدمة الاجتماعية. الرياض: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي.
– القيسي، أيوب فيصل. العمراني، إسماعيل مسلم. العطوي، نجم بن عتيق. عبدالسلام، مسعد عبدالسلام. (٢٠١٨). جهود المملكة العربية السعودية في التصدي لظاهرة العنف الأسري بين الواقع والمأمول. مجلة دراسات في التعليم العالي. العدد (٢٣)، ص ١٩٧–٢٣٣.
– المطلق، سميرة مجلي. الأمين، مها عبدالمنعم. (٢٠٢٤). الحكمة لدى المستشارين بمراكز الإرشاد الأسري في محافظة الأحساء. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. العدد (٤١)، ص ١٢١–١٥٠.
– بليح، مخلص رمضان محمد. (٢٠٢٢). رأس المال الفكري كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للشباب المصري. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد (٨)، العدد (٢)، ص ١٧٣–٢٤٢.
– حمد، رضا مبروك. (٢٠٢١). المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين القائمة على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية ودور طريقة خدمة الجامعة في مواجهتها. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، دراسات وبحوث تطبيقية، المجلد (٣)، العدد (١٥)، ص ١٠١–١١٥.
– علي، ماهر أبو المعاطي.(٢٠١٧). التخطيط الاجتماعي ونماذج السياسة الاجتماعية في المجتمع السعودي. الرياض: دار الزهراء
–سالم، سماح سالم. (٢٠١٠). التشريعات الاجتماعية منهاج عمل الأخصائي الاجتماعي في ميادين الممارسة المهنية. إربد، عالم الكتب الحديث.

- سركز، الطاهر العربي. (٢٠٢٠). الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة كلية التربية بالعجيلات. مجلة كلية الآداب، العدد (١٩)، ص ٣٠٣-٣٢١.
- مصطفى، خلف عبدالجواد. (٢٠٠٨). نظرية علم الاجتماع المعاصر. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- مقدادي، يوسف موسى. (٢٠١٣). فاعلية برنامج تطوير العاملين في مجال الإرشاد الأسري في تحسين مستوى التكيف الزواجي وتحسين اتجاهات التنشئة الوالدية في أسرهم. مجلة دراسات العلوم التربوية، مجلد (٤٠)، العدد (١)، ص ٧١٧-٧٢٨.
- همت، مكية جمعة. (٢٠٢٢). دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠). مجلة الآداب العدد (١٤٠)، ص ٤١١-٤٥٤.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٣). مراكز الإرشاد الأسري دليلك إلى أسرة مستقرة. مراكز الارشاد الأسري دليلك إلى أسرة مستقرة(hrsd.gov.sa) pdf.

رومنة المراجع:

Romanized Arabic references

- Ibn Manthour, Abi Al-Fadhl. (1993). Lissan Al-Arab. The 10th Volume. Beirut.

- Abu Dhirais, Riyadh Traffic. (2023). Satisfaction Extent of Family Conflict Parties Regarding Procedures of Conciliative Justice at Department of Family and Juvenile Protection. Arab Magazine for Security Studies, Naif Arab University for Security Sciences, the 39th Volume, Issue No. (1), pages 18-39.

- Ahmed, Ahmed Youssef Al-Khadhar. (2019). Role of Social Policies in Development of Local Community: comparative study on Al-Jazirah Project from 1950 to 2013. Published doctorate thesis. Al-Neilain University, College of Postgraduate Studies. Sudan, Khartoum.

- General Directorate of Family Protection. (2024). Family Protection. General Directorate of Family Protection/ Ministry of Human Resources and Social Development (hrsd.gov.sa).

- Al-Bakhfawi, Hisham. (2016). Internal and National Efforts Aimed to Family Protection. Law and Business Magazine, special issue, pages: 200-241.

- Al-Biraithen, Abdulaziz Bin Abdullah. (2011). Family Guidance. Al-Shorouq Publication and Distribution House. Amman: Jordan.

- Al-Jikhaideb, Masaad Bin Abdulrahman, Al-Turki, Khalid Bin Abdullah. (2014). Evaluation of Family Guidance Programs as Views of Teachers: Case Study on Association of Marriage Felicitation and Family Care at Onaizah Governorate.

- Al-Janabi, Saheb Abd Marzouk. (2020). Family and Marriage Guidance. Al-Yazouri Scientific House for Publication and Distribution.
- Al-Hilaibi, Khalid Saud. (2023). Role of Family Development Associations in Kingdom of Saudi Arabia Regarding Family Guidance: Symposium of Future Challenges that Face Family Guidance in Kingdom of Saudi Arabia. Ministry of Human Resources and Social Development. Riyadh.
- Al-Khilaifi, Hilal Bin Mohammed, and Al-Hassan, Mohammed Bin Rashed. (2022). Formulation of Tools and Legislation in Qatar State: Origins and Principles and Standards. International Magazine for Law, the 11th Volume, Issue No. (2), pages (238-242), College of Law. Qatar University.
- Al-Daraan, Ali Bin Mohammed. (2010). Effectiveness of Family Rehabilitation Program at Muwadah Center for Social Reform and Family Guidance. Al-Muwadah Charitable Association for Social Reform.
- Al-Razi, Mohammed Bin Abi Bakr. (1995). Mokhtar Al-Sahah. Beirut. Lebanon. Lebanon Publishers Library, 1st Edition.
- Al-Rabie, Muath Bin Abdullah. (2021). Cases of Violence Between Couple: their forms and cultural influences and legal intervention to solve: descriptive analytic study related to violence cases monitored by Protection Unit at Qassem Region. Family Sciences Magazine, the 1st Volume, Issue No. (1), pages (569-604).
- Al-Roqi, Maha Attallah. Al-Qurashi, Fathiyah Bint Hussain. (2021). Reality of Family Guidance in Saudi Community:

descriptive study on a sample of family guidance practitioners in Jeddah city. Center of Human Resources Research and Development, Rimah. Arab Magazine for Scientific Publication, 4th Volume, Issue No. (36), pages (134-162).

- Al-Sanad, Hissah Abdulrahman. (2015). Planning Indices for Increasing Effectiveness of Activated Family Guidance Centers in all regions of Kingdom of Saudi Arabia. Published research in Magazine of Umm Al-Qura University for Social Sciences, 7th Volume, Issue No. (1).

- Al-Sanad, Hissah Abdulrahman. (2018). Contributions of Family Guidance Centers in Field of Family Reform and empowerment in Kingdom of Saudi Arabia. Scientific Magazine for Social Service, 1st Volume, Issue No. (8), page (1-24).

- Al-Shalhoub, Haifa Abdulrahman. (2012). Activation Mechanisms of Centers of Social Development in Kingdom of Saudi Arabia. A research submitted to Humanitarian Development and Family Consultations Co.

- Al-Sahan, Buthainah Omar. (2022). Control on Centers of Family Guidance in Kingdom of Saudi Arabia. Master Thesis, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh.

- Al-Suwayan, Norah Ibrahim. Al-Otaibi, Sanaa Mohsen. Al-Khamis, Asma. Al-Najem, Majidah Mohammed. Abu Muhana, Jihad. (2023). Forum of Munirah Mohammed Al-Malham for Community Service in its 15th session: Family in Existence of Contemporary Challenges. Abdulrahman Al-Sidairi Cultural Center. Issue No. (78), pages (18-28).

- Al-Abdullah, Mai. (2010). Communication Theories. Al-Nahdhah Al-Arabia House, 1st Edition, Beirut.
- Al-Otaibi, Rahaf Mohammed. (2022). Role of Social Care in Supporting Social Security at Children Deprived of Family Care in Existence of Policy of Kingdom of Saudi Arabia. Magazine of Humanitarian and Social Sciences. 6th Volume, Issue No. (13), pages (1-19).
- Al-Omari, Jamilah Mohammed. (2016). Reality of Family Guidance in Kingdom of Saudi Arabia, King Fahad National Library, Master Thesis from King Saud University, Department of Social Studies. Riyadh.
- Al-Omari, Jamilah Mohammed. (2016). Professional Standards for Practice of Family Guidance: Study Applied on Family Guides in Centers and Offices of Family Guidance and Consultations in Kingdom of Saudi Arabia. Unpublished Master Thesis. Riyadh: King Saud University.
- Al-Ghareeb, Abdulaziz Bin Ali. (2011). Theories of Sociology: Their Classifications, Tendencies, and some of Their Applied Types from the Positivist Theory up to Postmodernism. Riyadh: Al-Zahraa House.
- Al-Qurashi, Mona Dihaish, and Al-Faifi, Sarah Hassan. (2024). Using of Child Protection System in Kingdom of Saudi Arabia in Family as per views of Education Experts. Arab Magazine for Educational and Psychological Sciences, Issue No. (36), page (1-26).

- Al-Qarni, Mohammed Mesfer, Awadh, Ahmed Mohammed. (2013). Therapeutic Methods in Practice of Social Service. Al-Rushd Library, 1st Edition.
- Al-Qashaan, Homoud Fahad. (2012). Family Guidance. Theoretical frame and Field Application. Workpaper Submitted to the 2nd Experts Meeting for Supreme Family Council. Qatar State.
- Al-Qassir, Mohammed Abdullah. (2023). Strategic Tendency Towards Family Guidance and the Remarkable Initiatives and Projects: Symposium of Future Challenges that Face Family Guidance in Kingdom of Saudi Arabia. Ministry of Human Resources and Social Development. Riyadh.
- Al-Qaeeb, Saad Mesfer. (2010). Pivotal Issues of Family Social Care in Saudi Community: Scientific Framing for Factors of Building Saudi Family in Existence of Islamic Teachings and Professional Tendency of Social Service. Riyadh: Ministry of Human Resources and Social Development, National Center for Studies and Social Development.
- Al-Qaysi, Ayoub Faisal. Al-Omarani, Ismael Maslam. Al-Atawi, Najm Ateeq. Abdulsalam, Masaad Abdulsalam. (2018). Efforts of Kingdom of Saudi Arabia in Confrontation to Family Violence Phenomena between Reality and Desire. Studies Magazine in Higher Education. Issue No. (23), pages (197-233).
- Al-Mutlaq, Sameerah Majali. Al-Amin, Maha Abdulmonem. (2024). Wisdom at Consultant in Family Guidance in Ahsa Governorate. Magazine of Educational Sciences and Humanitarian Studies. Issue No. (41), pages (121-150).

- Bilaih, Mokhlis Ramadan Mohammed. (2022). Intellectual Capital as a Variable in Making Policies of Social Care for Egyptian Youth. Magazine of Social Science Future, 8th Volume, Issue No. (2), pages (173-242).
- Hamad, Ridha Mabrouk. (2021). Barriers that Face Social Workers Based on Implementation of Social Protection Programs and the University Role to Face Them. Scientific Magazine of Social Service, Studies and Applied Research, 3rd Volume, Issue No. (15), pages (101-115).
- Himat, Makkiyah Jumaa. (2022). Role of Social Policy in Supporting Family Stability in Sharqah Emirate, Analytic Study for Period (2000-2020). Arts Magazine, Issue No. (140), page (411-454).
- Ali, Maher Abu Al-Maati. (2017). Social Planning and Types of Social Policy in Saudi Community. Riyadh. Al-Zahraa House.
- Sarkaz, Al-Taher Al-Arabi. (2020). Family Stability and its Reflection on Social Life Quality, Filed Study on Tendencies of Students at College of Education at Al-Ojailat. Magazine of College of Arts, Issue No. (19), pages (303-321).
- Salem. Samah Salem. (2010). Social Legislation is a Work Method of Social Worker in Fields of Professional Practice. Irbid, Modern World Books.
Mustafa, Khalaf Abduljawad. (2008). Theory of Contemporary Sociology. Al-Massirah Publication and Distribution House. Amman.

- Miqdadi, Youssef Musa. (2013). Effectiveness of Employees Development Program in Field of Guidance Family to Improve Level of Marriage Adaptation and Improvement of parental Bringing up Tendencies in Their Families. Magazine of Educational Sciences, 40th Volume, Issue No. (1), pages (717-728).
- Ministry of Human Resources and Social Development. (2023). Centers of Family Guidance Are Your Directory to Stable Family. (pdf) (hrsd.gov.sa).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Becvar, R. J., Becvar, D. S., & Reif, L. V. (٢٠٢٣). Systems theory and family therapy: A primer. Rowman & Littlefield.
Delatorre, M. Z., & Wagner, A. (2018). Marital COnfilict Managemet of Married men and Women. Psico-USF.
- Demirbilek, M. (2017). Family Counseling and Social Work in the Context of Social Policy and Family Policies. Turkish Journal of Family Medicine and Primary Care, 11(4), 278-287.
- Demirbilek, M. (2018). The analysing of family policies, family counseling and social work relations in the context of human rights. Yaşam Becerileri Psikoloji Dergisi, 2(3), 37-44.
- Douglas, G., & Moral, L. (1972). Development theory and research, New York, 1972, p.113.
- Edelman, L. B. & Suchman, M. C. (1997). The Legal Environments of Organizations. Annual Review of Sociology, 23)1), 479-515.

Jackson, K. (2009). The Use of Family Therapy within a University Counseling Center. Journal of College Student Psychotherapy, 23 (4), 253-261.

- Krejcie, R., V. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30 (3), 607. From http;//opa.uprrp.edu/invinsDocs/KrejcieandMorgan.pdf.

- Lemert, C. (2013). Social theory: The multicultural, global, and classic readings. Boulder, CO.

- Mioto, R. C. T. & Nogueira, V. M. R. (2013). Social Policy and Social Work: the challenges of professional intervention. R. Katál., Florianópolis, v. 16, p. 72-82.

- Pawar, M. (2019). Social Work and Social Policy Practice: Imperatives for Political Engagement. The International Journal of Community and Social Development, 1(1), p. 15–27.

- Peter, T. (2021). What is social policy? The British Academy, https://www.thebritishacademy.ac.uk/blog/what-is-social-policy/

Sarbudin, Muhamadiah, & Indah, S. (2019). Family Counseling in Family Life Settings (Application of Systems Approach, Logo Therapy and Behavior). Guiding World: Journal of Guidance and Counseling, 02(01), 13–25.

- SOFA. (2015). Social protection includes three types of programmes in: http://www.fao.org/social-protection/overview/whatisssp/en/

Sue, D. W., Sue, D., Neville, H. A., & Smith, L. (2022). Counseling the culturally diverse: Theory and practice. John Wiley & Sons.

- Yurnalis. (2020). Socialization of Family Counseling Guidance in Islamic Study Activities in Koto Tinggi Village, Rambah District, Rokan Hulu Regency. Student Scientific Journal of Guidance and Counseling Volume 5 Number 3 of 2020 ISSN: 2615-0344, 5(September), 1–6.
- Humanitarian Sciences Magazine: Bahrain University, College of Arts, Issue No. (23), pages: 87-117.